الفصل الأول

مدخل لدراسة النظم الاقتصادية

أولا:- أهمية دراسة مادة النظم الاقتصادية

أن دراسة مادة النظم الاقتصادية تساعدنا على فهم الآتي :-

١- أن الدراسة المقارنة للنظم الاقتصادية تساعد الباحث في النظام الاقتصادي على فهم كيف يعمل النظام وما هي تأثيراته على مخرجات العملية الاقتصادية التي تؤثر بها قوى مختلفة اجتماعية وسياسية وجغرافية وثقافية وعوامل أخرى .

٢- أن المبادئ التي يعمل طبقا لها النظام الاقتصادي والاجتماعي المحدد غالباً ما تؤخذ على أنها الخصائص العامة له كالحرية في النظام الاقتصادي الرأسمالي والتخطيط في الاقتصاد الاشتراكي ظلت تمثل الإطار العام والتقليدي للدراسات المقارنة وأساسا للتميز بينهما.

٣- القوانين التي تشكل الاتجاهات العامة لكل نظام قد تكون خاصة او عامة .

٤- أن الأنظمة التي تعامل معها البشر عجزت عن الظهور بصورة الحل الأمثل والشامل للمشكلات والمعضلات ، لذلك من الأنسب ان يكون التكيف للظروف التاريخية الموضوعية والذاتية في كل نظام وسيلة لاستمراره .

٥- أن دراسة النظم الاقتصادية المختلفة تؤكد حقيقة ان اي نظام اقتصادي واجتماعي لا يمكن ان يكون حلاً لمشكلة في لحظة معينة تاريخية قد لا تظهر على هذا النحو في فترة زمنية أخرى ومكان آخر ، فكل شيء يخضع لحركة وتطور المجتمع نفسه.

٦- أن دراسة مادة النظم الاجتماعية والاقتصادية في ضوء المقارنة يتيح لنا مجالاً واسعاً للتعرف على المشكلات التي عانتها هذه الأنظمة والنجاحات التي واكبت تطورها وأسباب هذا النجاح وبالتالي الاستفادة من التجارب تطورها التاريخي بالشكل الذي يخدم قضية البناء الاقتصادي والاجتماعي خاصتاً في البلدان النامية.

ثانياً :- مفهوم النظام الاقتصادي

يستخدم تعبير النظام الاقتصادي بمعان عديدة وقد وضعت له تحديدات عديدة ونشأ هذا التباين والاختلاف أصلاً عن تباين واختلاف الاتجاهات الفكرية والنظرة إلى النظام الاقتصادي ، فالبعض من الباحثين المفكرين من العاملين في نطاق العلوم الاجتماعية ربط النظام الاقتصادي بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تعشه المجتمعات البشرية والدول ، فيما ذهب البعض الأخر إلى استخدام تعبير النظام الاقتصادي في عمليات التحليل النظري والفكري للوقائع الاقتصادية وبسبب هذا التباين والنظرة كان لابد من ظهور اتجاهين فكريين في الكتابات والأدبيات الاقتصادية بصدد مسألة النظام الاقتصادي .

الاتجاه الأول:- يفسر ويحدد مفهوم النظام الاقتصادي بالأسلوب الخاص بالتحليل النظري والفكري للعمليات الاقتصادية وهي تحديدات تنصب عن الأساليب والأدوات والسلوكيات والأنظمة الاجتماعية كالتقاليد والقيم الدينية ... وغير ذلك

الاتجاه الثاني:- وهو الذي عرف بالمادي التاريخي فيذهب إلى ربط النظام الاقتصادي وتفسيره على ضوء مفهوم نمط الإنتاج والمقصود به علاقات وقوى الإنتاج التي تشكل البناء الحقيقي للمجتمع المعين ، ومن هذين الاتجاهين سنحاول عرض مسالة النظام الاقتصادي .

أما العناصر الأساسية التي تكون جوهر النظام الاقتصادي فهي:

١- أهداف يسعى إلى تحقيقها النشاط الاقتصادي في نظام محدد من الترتيبات والمؤسسات.

٢- وسيلة تحقيق الأهداف وهي ما يطلق عليها بالفن الإنتاجي المستخدم لتحقيق تلك الأهداف.

٣- تنظيمات سياسية واجتماعية تهيأ الظروف اللازمة لتحقيق الواجبات الرئيسية من خلال الأساليب الفنية المتبعة.

وللنظام الاقتصادي بغض النضر عن نوعه على الأقل من حيث ميدان البحث الاقتصادي له أوجه ثلاثة :-

أولاً:- القوى الإنتاجية التي تمثل مجموع الوسائل المادية والبشرية التي يمكن بواسطتها إنتاج السلع والخدمات.

ثانياً:- علاقات الإنتاج التي تتم بين الأفراد بمناسبة عملية الإنتاج وعلى الأخص فيما يتعلق بكيفية تملك وسائل الإنتاج

ثالثاً:- علاقات التوزيع وتظم طرق اقتسام الناتج بعد تمام عملية الإنتاج بين مختلف أفراد المجتمع فيحبذ قبوله او رفضه .

ثالثاً :- بعض النظريات المفسرة للتطور التاريخي

١- المدرسة التاريخية الألمانية :

من ابرز رواد هذه المدرسة هو الاقتصادي الألماني (فردريك ليست) الذي يفسر التطور التاريخي للأمم من خلال المراحل الخمس التي تمر بها المجتمعات المختلفة وهي على النحو الآتي:

- المرحلة الوحشية: وهي مرحلة الصيد البري والمائي الذي يمثل الشكل الأولي للنشاط العملي للإنسان .
- مرحلة الرعي
- مرحلة الزراعة
- مرحلة الزراعة والصناعة
- مرحلة الزراعة والصناعة والتجارة

تستند النظرية التاريخية الألمانية إلى مبدا تقسيم العمل الذي يعتبر عامل مهم وحاسم في التطور الاقتصادي.

كذلك يعتبر الاقتصادي (برونو هيلد براند) احد مؤسسي المدرسة التاريخية الألمانية الأولى الذي يفسر التطور التاريخي للأمم من خلال مراحل ثلاثة يمر بها الاقتصاد في تلك المجتمعات وهي :

- مرحلة الاقتصاد الطبيعي
- مرحلة الاقتصاد النقدي
- مرحلة الاقتصاد الائتماني

حيث أعتبر هيلد براند في تحليلاته هذه أن التبادل هو محوراً رئيسياً لعلم الاقتصاد .

٢- المدرسة الألمانية المتأخرة :

من أبرز رواد هذه المدرسة هو (كارل بوخر) (١٨٤٧ ١٩٣٠) تستند نظرية كارل بوخر على ثلاثة مراحل تاريخية يمر بها الاقتصاد في تطور المجتمعات وهي:

- مرحلة الاقتصاد المنزلي
- مرحلة الاقتصاد المدن
- مرحلة الاقتصاد الوطني

٣- نظرية مراحل النمو :

من أبرز مؤسسي نظرية مراحل النمو هو الاقتصادي الأمريكي (والت روستو) W.ROSTOW الذي أوضح من خلال كتابه (مراحل النمو الاقتصادي) أن هناك خمس مراحل تمر بها جميع البلدان في تطورها الاقتصادي ، وكل مرحلة من هذه المراحل تؤدي بالضرورة إلى المرحلة اللاحقة لها وهي على النحو الآتي :

- مرحلة المجتمع التقليدي : Traditional
- مرحلة الشروط المسبقة للانطلاق : Preconditions of take – of
- مرحلة الانطلاق : Take – off
- مرحلة النضوج : Maturity
- مرحلة الاستهلاك الواسع : High mass Consumption

٤- نظرية نمط الإنتاج :

يعتبر كارل ماركس من اهم مؤسسي نظرية نمط الإنتاج حيث يفسر التطور التاريخي الاقتصادي للمجتمعات المختلفة من خلال تعاقب الأنماط الإنتاجية ، فيستمد النظام خصائصه من طبيعة هذا النمط ، وبين أن هناك خمس أنماط إنتاجية تمر بها المجتمعات البشرية عند تطورها وهي على النحو الآتي:

- مرحلة المشاعية البدائية

- مرحلة المجتمع العبودي
- مرحلة الإقطاعية
- مرحلة الرسمالية
- مرحلة الاشتراكية

رابعاً:- القوى المؤثر في النظام الاقتصادي

تعد اهم الأسس المهمة التي يجري في ضوئها مقارنة الأنظمة الاقتصادية المختلفة ويمكن توزيع هذه القوى إلى مقولات تتضمن كل منها عدد من العناصر وهي :

١- مستوى التطور الاقتصادي
٢- المظاهر الاجتماعية والثقافية
٣- الطبيعية للنظام

خامساً: العناصر المكونة للنظام الاقتصادي :

لكل نظام اقتصادي أهداف ووسائل لتحقيقها ، كما ان لكل نظام طريقة معينة لتحديد الأهداف وتحديد أهميتها ومن ثم ترتيبها وفقا لسلم الأولويات المقررة وهنا تتمايز الأنظمة الاقتصادية وتختلف بعضها عن بعض الآخر لافي نوع الأهداف المرحلية الموضوعة بل في رؤية النظام نفسه للمشكلة التي تواجهه وهي غالبا" ما تخضع لتأثير الفلسفة التي يعتنقها النظام وأسلوب التفكير الاقتصادي .
ان الأنظمة الاقتصادية تشمل على عناصر اقتصادية تقرر مدى تمايزها واقترابها بعضا من بعض وفي العادة يشار إلى العناصر الآتية :
الوظائف - الخصائص الهيكلية - الأداء الاقتصادي.

١- الوظائف : وتتضمن وظائف النظام ما يأتي :.
أ- التخصيص الأمثل للموارد
ب- النمو الاقتصادي
ج – الاستقرار الاقتصادي
د- العدالة في توزيع الدخل والثروة

٢- الخصائص الهيكلية
ان من اهم الخصائص الهيكلية التي تجعل كل نظام مختلف عن الآخر هي:-
أ- مستوى التطور الاقتصادي
ب – معيار الموارد الاقتصادية
ت – ملكية وسائل الإنتاج
ث- مركز القوة الاقتصادي
ج - الحوافز الاقتصادية
ح- تنظيم القوة الاقتصادية

٣- الأداء الاقتصادي

الفصل الثاني

نشأة وتطور النظام الرأسمالي

أولا" : نشأة الرأسمالية

يقصد بنشأة النظام الرأسمالي مجموع العمليات التاريخية التي أدت إلى سيادة اقتصاد السوق وسيطرة الإنتاج السلعي الذي يعتبر التقسيم الاجتماعي للعمل نقطة انطلاقه ونموه .

والأسباب التي أدت إلى زعزعة وانهيار النظام الإقطاعي والانتقال إلى الرأسمالية التجارية هي :

١- هروب رقيق الأرض إلى المدن من سيطرة وتعسف الأقطاعين نتيجة استغلالهم في تلبه الأعباء المتزايدة وممارسة أعمال السخرة عليهم لسد احتياجاتهم ولتقوية مراكزهم .

٢- الاقتصاد الإقطاعي اقتصاد (عيني) تحصل فيه المبادلات بصورة عينية ولا مجال لاستعمال النقود، لكن بعد الاكتشافات الجديدة وتدفق الذهب والفضة إلى أوربا جعل عملية المبادلات تتم بالنقود

٣- تعاون التجار مع الملوك للقضاء على أسياد الإقطاع من أجل قيام سلطة مركزية واحدة .

فالنظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرحلة الإقطاعية لم يسد في جميع البلدان الأوربية في وقت واحد والأقطاع لم ينتهي في فترة محددة وواحدة في جميع البلدان وهذا يفسر لنا انتقال البلدان الأوربية إلى النظم الرأسمالية لم تكن عملية واحدة بل أستغرق نشؤها مدة تقترب من ثلاثة قرون ، بدأت منذ أوائل القرن الثالث عشر وفي أحضان النظام الإقطاعي وسيطرة الكنيسة.

ويرى آخرون ان النظام الرأسمالي كنظام اقتصادي هو أول نظام عرفته البشرية لسبب بسيط هو انه نظام طبيعي نشأ نشأة ذاتية دوان ان يكون له مفكرون او فلاسفة يدعونه او يدعون اليه ، وبعض الاقتصاديين يلجا إلى تقسيم العوامل إلى داخلية وخارجية .

أما الاتجاه الاشتراكي فقدم تحليل مختلف يستند إلى نظرية نمط الإنتاج ، فالرأسمالية باعتبارها نمطاً إنتاجياً استغلالياً ونظاماً لعلاقات إنتاجية اكثر تعقيدا نشأ في المرحلة الإقطاعية ومثل دور راس المال التجاري والربوي دوراً كبيراً في عملية ظهور الإنتاج الرأسمالي فطبقاً للتحليل الاشتراكي ، شهد العهد الإقطاعي تطوراً تدريجياً في نظام الإنتاج السلعي البسيط وكان اهم عامل في هذا التطور هو التقدم في أدوات الإنتاج الزراعية والصناعية ، ان هذا النظام الإنتاجي تميز بثلاث خصائص ساهمت في تحويل أجزاء كبيرة منه إلى نظام رأسمالي هي :

١- اختلاف الوحدات الإنتاجية في ظروف وشروط العمل الفردي اختلافا" كبيرا" بسبب اختلاف الأدوات والمهارة ، مما يؤدي إلى اختلاف كبير في مستويات نفقة الإنتاج .

٢- المنافسة القوية بين المنتجين من اجل خلق ظروف افضل في مستوى نفقات الإنتاج والاستفادة من الفرق بينها وبين سعر السوق .

٣- ظهور التمايز الاجتماعي بين المنتجين .

لقد تظافرت عوامل عدة في عملية تكوين الرأسمالية فألى جانب العاملين الرئيسين (الطوائف المهنية الإقطاعية ، وظروف التجزئة السياسية) كان لرأس المال التجاري والربوي دور مهم في ظهور النظام الرأسمالي ، حيث ساهم في توسيع السوق الداخلية ، وزاد من التمايز الاجتماعي بين المنتجين ، وتراكم الثروات النقدية .

ثانيا: تطور النظام الرأسمالي :مر النظام الرأسمالي خلال مسيرة تطوره التاريخية بثلاث مراحل رئيسة :

١- المرحلة التجارية :

٢- مرحلة التطور الصناعي :

ومرت بثلاث فترات وهي :

(التعاونية الرأسمالية البسيطة - المانيفكتورة (المشاغل) الورش- مرحلة الإنتاج الآلي الكبير)

٣-المرحلة المالية والاحتكارية

ثالثا: السمات العامة للنظام الرأسمالي

ان محاولة التعرف على السمات العامة للنظام تتم من خلال ما اكد عليه الاقتصاديون وعلى مختلف مدارسهم الفكرية من ملامح وخصائص لهذا النظام التي ميزته عن الأنظمة الاقتصادية الأخرى وهذه السمات هي :-

١- الملكية الخاصة لاهم السلع الرأسمالية واغلب السلع الاستهلاكية .

٢- نظام السوق الذي يسمح بحساب النفقات والأسعار بصورة عقلانية كما يسمح للرأسماليين والعمل والمستهلكين جميعا" بالحساب العقلاني لاستخدام مواردهم على افضل صورة ممكنة لتحقيق اقصى إشباع ممكن لنفعهم المادي .

٣- دافع الربح في النشاطات الاقتصادية .

٤- الحرية الاقتصادية التي تقتضي عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي الا في حدود وضعها للاطار العام اللازم للنظام الاقتصادي

الفصل الثالث

الرأسمالية الاحتكارية: Monopoly Capitalism

الرأسمالية الاحتكارية تكونت أسسها الموضوعية في تلك المرحلة من مراحل التطور الرأسمالي الذي أعتمد في حركته على الدور الأوسع لقوانين المنافسة الحرة ، ففي مرحلة التطور يؤدي تركز الإنتاج إلى تشكيل الاحتكارات تصبح قوة اقتصادية مسيطرة ، ونشوء الاحتكارات يؤدي بدوره إلى حدوث تغيرات نوعية في آليات إعادة إنتاج رأس المال الاجتماعي .

أولا : نشوء الرأسمالية الاحتكارية

مفهوم الاحتكارات: هي اتحادات اقتصادية كبيرة تأخذ أنواع متعدد مثل (الكارتل-السنديكان-التروستان- الكونسيرت...الخ) وهي تتصف بالملكية الخاصة (الفردية والجماعية والمساهمة) والتي تنفذ العمليات الاقتصادية وتقوم بالسيطرة على الأسواق بشكل خاص وعلى عموم الاقتصاد مستفيدة بذلك من المستوى العالي لتركز الإنتاج وروس الأموال بهدف تكوين الأسعار الاحتكارية لحصول على اقصى الأرباح

تاريخا: ارتبط تطور الاحتكارات بتحول الرأسمالية في عصر المنافسة الحرة إلى رأسمالية احتكارية ويرتبط ضهورها بتطور العمليات الاقتصادية التي عملت على تعجيل نمو الطابع الاحتكاري للاقتصاد واكتسابه ملامح جديدة ..

تركز راس المال: Concentration Capital

يقصد بتركز راس المال: هو تحويل جزء من القيمة او الأرباح العالية أو الزائدة من خلال التراكم إلى راس مال يضاف إلى راس المال القديم .

التركز المصرفي : Concentration of Bank

ويقصد به حصر النشاطات المصرفية باقل عدد ممكن من المصارف الكبيرة .

نظرية المنافسة الاحتكارية:

تبحث هذه النظرية في السلوك التنافسي بين المجموعات الاحتكارية في ظروف الإنتاج الرأسمالي الواسع ويمكن اعتبارها نظرية حول السوق الاحتكارية ، ويعتبر الاقتصادي الأمريكي (شامبرلين) من أبرز من قام بصياغة المبادئ الرئيسية لهذه النظرية في الثلاثينات من هذا القرن

تحليل الربح في نظرية المنافسة الاحتكارية: ضمن منطق هذه النظرية يعد الربح الاحتكاري سعراً يضمن للاحتكارات معدلاً عاليا من الربح لكل راس مال ، حتى في الظروف التي لا تتم فيها استغلال كامل الطاقات أي في ظروف الإمكانات الفائضة ، أن الخاصية المميزة لهذه النظرية هي تحليل ظاهرة الإنتاج الواسع وتخصص المشروعات بإنتاج سلع مختلفة لمجموعة محددة من المستهلكين ،

نظرية جوان روبنسون في المنافسة الناقصة:

ركزت نظرية جوان روبنسون على الأسواق في المنافسة غير التامة (الناقصة) أن نقطة التحليل الأساسية في نظرية المنافسة الناقصة هي مقارنة نموذج المنافسة التامة بنموذج الاحتكار المطلق .

ثانيا : المرحلة المعاصرة في تركز الاحتكارات وتمركزها

من الضروري التميز بين شكل الاحتكارات العالمية التي تميزت خلال النصف الأول من القرن العشرين عن الشكل الجديد للاحتكارات الذي عرف في السنوات الثلاثين من هذا القرن، ففي السنوات الأولى في القرن العشرين لم يشهد أي بلد رأسمالي (مؤسسة احتكارية) استطاعت من السيطرة على مواقع قوية في بلدان أخرى ، أي الأمر لا يقتصر على البلدان المستعمرة سابقا (بلدان العالم الثالث) بل بلدان رأسمالية أخرى ، فقد تكونت الاحتكارات وقتئذ بشكل اتفاقات بين الاحتكارات الكبرى العائدة لمجموعة البلدان الرأسمالية وكان هذا الشكل الدولي للاحتكارات مثل الاتفاق الاحتكاري بين المؤسسة (اليكتريك الأمريكية والشركة الألمانية للكهرباء ، هاز لشفات) اذ قسمت الأسواق العالمية بين هاتين المؤسستين لغرض تسويق السلع الكهربائية وهذا الاتفاق هو مستوى جديد من تركز راس المال والإنتاج على المستوى العالمي ، أدى إلى تكوين شكل جديد للاحتكارات الدولية اطلق عليها في الكتابات الاقتصادية (الاحتكارات ما فوق القومية) او (الاحتكارات العابرة للقارات) او (الاحتكارات المتعددة الجنسيات) .

مصطلح متعددة القوميات : يشير إلى الاحتكارات التي تعمل في الاقتصادات الوطنية وفي الاقتصادات الأخرى .

أما مصطلح الشركات متعددة الجنسيات: هي عبارة عن اتفاقات احتكارية بين اثنين او اكثر من البلدان الموجهة نحو تشكيل مجموعات احتكارية ضخمة تمتلك فروع او شركات تابعة Affiliates إنتاجية او تجارية او مالية في العديد من البلدان الأخرى ، حيث هناك ثلاث عوامل تشكل القوة الدافعة الرئيسية لها:

الأولى: تحرير السياسات العامة ،

الثانية: التغيير التكنولوجي السريع مع ما ينطوي عليه من تكاليف ومخاطر متزايدة مما يستوجب من الشركات أن تسعى إلى استكشاف الأسواق العالمية والاستفادة من قلة التكاليف وخفض المخاطر.

الثالثة: تزايد المنافسة ، فاشتداد حدة المنافسة يجبر الشركات الصناعية البحث عن سبل جديدة لزيادة الكفاءة بما في ذلك توسيع نطاق وصولها إلى أسواق جديدة في مرحلة مبكرة .

ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات :

الشركات المتعددة الجنسية هي في واقع الأمر جنسيات محددة في دولها الأمم وهي في الغالب دول متقدمة مع فروع لها من دول أخرى غالبا" ما تكون دولا" نامية . وبالتالي فان الشركات المتعددة الجنسيات من ناحية الإدارة والملكية (اما أمريكية ، او بريطانية او هولندية او المانية او فرنسية او إيطالية) وهي في الأصل مؤسسات كبيرة تعمل في أسواق تتميز بالمنافسة الناقصة وكفائيتها الاقتصادية هي بكفاءة القلة المحتكرة لاتخاذ القرارات ، فهذه المؤسسات هي الوحدة الأساسية

للرأسمالية الاحتكارية فهي تطبق استراتيجية العالم الرأسمالي التي لا تتطابق بالضرورة مع استراتيجيات دولة معينة ، وهي تشكل أخطبوط اقتصادي ليس له حدود منظورة ، بل أن ميزانيات بعض هذه الشركات تفوق ميزانية دول بأكملها ولها فروع في مختلف دول العالم ، مما أثارت المؤسسات المتعددة الجنسيات منذ ان تشكلت وبدأت نموها اهتمام الاقتصادين خاصة بعد دخول هذه المؤسسات مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . لذا فان الاقتصاديين انقسموا بصدد تقويمهم لهذه المؤسسات ودورها بين اتجاه مؤيد واتجاه معارض .

الفصل الرابع

تكيف الرأسمالية للظروف المعاصرة

بعض الاتجاهات النظرية لتحليل تكيف الرأسمالية :

في ضوء مرحلة التكييف الرأسمالي للظروف المعاصرة ظهرت دراسات اقتصادية عديدة منها الدراسات (الكنزية) كمحاول لتفسير حركة وتطور النظام الرأسمالي في ضوء المتغيرات الجديدة ، حيث كشفت النظرية الكينزية وغيرها من النظريات ضعف أفكار الحرية الاقتصادية وفكرة التوازن العفوي (التلقائي) فالصورة التي رسمها الكلاسيك لم تعد كما هي فقد طرأ عليها الكثير من التبديل تحت تأثير اكتشاف نقاط الضعف في التحليل الكلاسيكي وضمن هذا السياق سوف نتناول أهم الأفكار والتصورات النظرية حول تكييف الرأسمالية للظروف المعاصرة .

أولا : ثورة المنظمين :

يرى (بورنهام) ان مسألة الانتقال من الرأسمالية إلى مجتمع آخر محسومة ، حيث انه يؤكد على ان الرأسمالية لن تنتقل الى الاشتراكية ، كما يريد ماركس واتباعه ، بل أشاره إلى ظهور مجتمع آخر وعهد جديد هو (المديرين او المنظمين) وينطلق (بورنهام) من ان السلطة الاقتصادية والسياسية لا ترتبط بالملكية على وسائل الإنتاج بل ترتبط بإدارة هذه الوسائل والرقابة عليها ، اما بالنسبة الى اهم خصائص العهد الجديد عند (بورنهام) هي :

١- ان هذه العهد يتميز بانتقال ملكية وسائل الإنتاج إلى الدولة .
٢- شمول وظيفة الدولة لمختلف الفعاليات الاقتصادية .
٣- حصول المديرين على الحصة الأكبر من الناتج الموزع .
٤- المبادئ الأخلاقية والاجتماعية والقيم والمثل هي التي تعبر عن مصالح المدير وتخدم منفعتهم في هذا العهد .

ثانيا: فكر الرفاه : WELFARE

دعا الاقتصادي (بيجوPIGU) إلى فكرة الرفاه الاقتصادي كغاية نهاية للمجتمع الاقتصادي بدلا من فكرة التوازن الاقتصادي ، فالرفاه يشكل هدفاً للنشاط الاقتصادي ومثلاً أعلى للوضع الاقتصادي ، وضمن هذه السياق يتوقف الرفاه عند (بيجو)على عاملين :

١- إشباع الرغبات عن طريق الاستهلاك فيكون الرفاه كبيرا كلما تحقق الإشباع .
٢- الجهد المطلوب للإنتاج: فكلما كان الرفاه كبيرا كلما كان الجهد مطلوب للإنتاج قليلا .

ثالثا: التحليل الكينزي:

في أواسط الثلاثينيات من هذا القرن ظهرت الأفكار الأساسية للاقتصادي(كينز) فكانت رد فعل على كل مرحلة ما بعد أزمة ١٩٢٩-١٩٣٢ ونتائجها السلبية على مجمل الحياة الاقتصادية في بلدان الرأسمالية لذلك سوف نتناول ضمن هذا السياق الجوانب التالية :

١- الأفكار الرئيسية لكنز : واهمها :

أ- الدخل القومي

ب- توازن البطالة

ج-**التفسير الكينزي للازمة الاقتصادية**

يعتقد كينز ان سبب الأزمات الاقتصادية بشكل عام وأزمة ١٩٢٩ بشكل خاص هي ليست أزمة فيض إنتاج أنما أزمة نقص في الطلب أو نقص في الاستهلاك وحسب رأي كينز فان مصدر الأزمات ناجم عن العوامل الآتية.

١- هبوط الميل نحو الاستهلاك : هبوط الميل نحو الاستهلاك يرجع إلى عاملين .**الأول:** ان الدخل في البلدان الرأسمالية يميل نحو التزايد وعندما يزداد الدخل لابد ان يرتفع الإنفاق الاستهلاكي ولكن بنسبة اقل من نسبة التزايد في الدخل. **الثاني:** ان الدخل يبتعد عن المساواة وهذا ناجم عن حقيقة أساسية وهي ان دخل الطبقات الغنية يرتفع بنسبة اكبر عند الطبقات الفقيرة التي لا يزيد دخلها لا بحدود قليلة ومن ثم استهلاكها الا القليل ، اما الطبقات الغنية فيرتفع دخلها بنسبة اكبر ولكن لا يرتفع إنفاقها الاستهلاكي الا إرضاءٍ لرغبات ضعيفة جدا .

٢- تناقص الكفاية الحدية لراس المال :

هذا التناقص يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وأسببه هو الميل نحو الاستهلاك فمالك المشروع الاقتصادي عندما يرى هذا التناقص في الأنفاق الاستهلاكي سوف يدرك مدى الصعوبات المتزايدة التي سيواجهها لتصريف السلع ، لذلك يتوقع تناقص الأرباح في مشروعه ومن ثم انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال المستثمر . فينخفض تبعاً لذلك اندفاع صاحب راس المال نحو الاستثمار.

٣- تفضيل السيولة: تفضل السيولة تعتبر عاملا مهما للتأثر في سعر الفائدة لان الفائدة هي بمثابة ثمن التنازل عن السيولة ، وعلى هذا فان الاتجاه نحو المبالغة في تفضيل السيولة سيؤدي حتما بقاء سعر الفائدة في مستوى مرتفع وبما ان الاندفاع نحو الاستثمار يتوقف على الفارق بين السعر الفائدة والكفاية الحدية لراس المال فان بقاء الفائدة على مستوى مرتفع لسعرها مع تناقص الكفاية الحدية لراس المال يعني هبوط هذا الفارق او اختفاءه وبالتالي تقليل الاندفاع نحو الاستثمار ونقص الطلب.

٤- تجميد الأموال الاحتياطية: من العوامل التي تؤدي إلى أحداث الاختلال بين العرض والطلب ومن ثم نشؤ الأزمة الاقتصادية يتمثل في سلوك المؤسسات الصناعية الموجه نحو المبالغة في رفع الأموال

الاحتياطية المخصصة لتعويض راس المال فالشركات الصناعية عادة تلجا إلى اقتطاع جزء من دخلها السنوي وتحتفظ به كاحتياطي لاستخدامه في عمليات تجديد الأصول الثانية وبالتالي يؤدي هذا الأمر الى نقص الطلب وكثيرا ما يكون هذا الاحتياطي اكبر من الحاجة الفعلية ويتجاوز المبالغ الضرورية المطلوبة للتجديد .

د- معالجة كينز للازمة الاقتصادية :

من الآراء التي طرحت حول معالجة الأزمات الاقتصادية ، كانت هناك آراء تتوجه نحو نبذ سياسية الحرية الاقتصادية والدعوة إلى سياسية التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ، حيث يمكن للدولة عن طريق السياسية الاقتصادية وأدواتها ان تعالج الأزمة الاقتصادية من خلال :

١- تخفيض الأجور وتحديد سعر الفائدة فتنخفض الأجور يؤدي إلى تنخفض تكاليف الإنتاج وبالتالي زيادة الأرباح والاندفاع نحو الاستثمار ، أيضا ان رفع سعر الفائدة يؤدي إلى تشجيع المدخرات ومن ثم رفع حدود الاستثمار.
٢- يرى كينز طبيعة الأزمة كانت متأصلة في طبيعة النظام الرأسمالي الا انه ليس هناك قوانين حتمية تفرض وقوع الأزمة ، اي ان الأزمة لا تنشأ عن قوانين حتمية ، اما الأزمة عند كينز تنشأ من نقص الطلب والاستخدام ، أما التدابير التي أتخذها كنز لمعالجة الأزمة هي :

١- توجيه السياسة النقدية

يرى كينز ان على الدولة ان تضع السياسة الاقتصادية السليمة التي تومن وفرة للنقد في التداول من جهة والاحتفاظ بسعر فائدة في اقل مستوى من ناحية اخرى . ان انتهاج مثل هذه السياسة من قبل الدولة يستوجب معالجة مشكلة تفضيل السيولة لا نها تحد (تقلل) من عرض النقد وهو الذي يجعل سعر الفائدة مرتفعا .

٢- تشجيع الاستثمار العام :

يعتقد كينز ان على الدولة ان تتلافى التناقص الملحوظ في اندفاع الأفراد نحو الاستثمار ، فتسد النقص في الاستثمار الفردي الخاص بالاستثمار العام الذي تخلقه الإدارات العامة والبلديات والهيئات الحكومية ويكون هذا الاستثمار العام من خلال ما تقوم به الدولة السلطات المحلية من أشغال عامة كبرى .

رابعا : التيارات الرافضة للتحليلات الكينزية حول اللازمة

ان من اهم الانتقادات الموجهة إلى النظرية الكينزية حول اللازمة الاقتصادية هي :

١- ان تطبيق الكينزية في السنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية هو المسؤول المباشر عن الوضع الذي مر به الاقتصاد الرأسمالي .

٢- دعوة كينز إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أدى إلى تعاظم دور الدولة الرأسمالية في الحياة الاقتصادية ، الأمر الذي أدى إلى زيادة الأنفاق العام وبالتالي العجز بالموازنة العامة للدولة

٣- أدت زيادة الضرائب على الدخل ورؤوس الأموال إلى أضعاف الحوافز الاستثمارية الفردية.

٤- زيادة الإصدار النقدي قادت إلى الأخلال بأوضاع الاستقرار النقدي وظهور التضخم .

٥- ان تطبيق الكينزية وزيادة تدخل الدولة لضمان التوظيف الكامل ، قد أدى إلى شلل سوق العمل بشكل شبه تام وعدم قيام سوق العمل بوظائفها التقليدية .

٦- تأكيد كينز على ان الرأسمالية قد فقدت فاعليتها على النمو التلقائي وانها نظام يتصف بعدم الاستقرار والميل الشديد نحو الركود والقصور المزمن في استخدام الموارد البشرية والاقتصادية .

اما بالنسبة الى اهم النظريات والمعالجات التي حاولت إيجاد المخرج الملائم لتكييف الرأسمالية للظروف الراهنة هي : (الأفكار الاقتصادية لجون كينيت غالبريث ، ومدرسة شيكاغو)

الفصل الخامس

عناصر القوة والضعف في النظام الرأسمالي

اولا : عناصر القوة في النظام الرأسمالي هي :

١- الملكية الخاصة

٢- الكفاية الاقتصادية

٣- الديمقراطية السياسية

ثانيا :عناصر الضعف في النظام الرأسمالي

١- سوء استخدام الموارد الإنتاجية

ويأخذ سوء الاستخدام والهدر في الموارد الإنتاجية أشكالا" عديدة منها :-

ا- التعطيل التام لقدر من الموارد الإنتاجية من قوة عمل ووسائل إنتاج ، وهذا يظهر في مختلف مراحل الدورة الاقتصادية وقوة العمل المتعطلة فتظهر أنواع من البطالة وهي :

– البطالة المزمنة

- البطالة الاحتكاكية

– البطالة الفنية او التكنولوجية

ب- تخصص المشروعات والوحدات الإنتاجية لجزء من الموارد الإنتاجية لزيادة الطلب الكلي وليس بهدف زيادة القدرة الإنتاجية وهذا ما حصل بعد الحرب العالمية الثانية حيث لوحظ ان نسبة رئس المال المتزايدة خصصت لإنشاء بيوت مالية لإقراض بفوائد لتمويل عمليات الشراء بالتقسيط اي ان جزء من رأس المال خصص لخلق طلب وزيادة انفاق جزء من دخلهم في الوقت الحاضر مقابل دفع فوائد معينة .

ت- تخصيص جزء كبير من الإمكانات البشرية وغير البشرية لمشروعات الدعاية والإعلان للسلع المنتجة بهدف تسويقها .

ث- توجيه جزء من الموارد الإنتاجية لغرض إنتاج سلع ضارة اجتماعيا ولكنها تدر أرباح عالية كالمشروبات الكحولية وغيرها .

٢- التفاوت في توزيع الثروة والدخل

٣- النمو غير المتوازن

٤- الأزمات الاقتصادية

ثالثا :تحليل هانسن وكلارك للدورات الاقتصادية

يتأخذ الاقتصادي الأمريكي هانسن من الأمد الطويل أساسا لتحليله للدورات الاقتصادية فوضع نظريته عن النمو الاقتصادي في الأمد الطويل مبينا فيها الظواهر الاقتصادية المتوطنة في النظام الرأسمالي والتي تعود إلى حالات الارتفاع او الانخفاض في الأسعار ومعدلات الفائدة بشكل متناوب ، ويفسر هانس الركود الاقتصادي بعدد من العوامل منها (العوامل السكانية ، والجغرافية والتكنولوجية في الأمد الطويل) .

تحليل كلارك للدورات الاقتصادية

يؤكد كلارك في نظريته عن النمو الاقتصادي او في كتابه المعروف (اقتصاد ١٩٦٠) حيث توجد دورات اقتصادية طويلة تستمر ما بين ٢٥-٣٠ سنة وسببها نقص الرساميل وفيض الرساميل ، ففي المراحل الأولى من التطور تنفتح مجالات أوسع للتوظيف ويزداد الاستخدام ويزداد الطلب على اليد العاملة في الصناعة والخدمات فترتفع أسعار المنتجات الزراعية مقارنة بالسلع الصناعية والخدمات ، اما في المرحلة الثانية يكون هناك فيض في رؤوس الأموال والبطالة المزمنة فلا ينمو الإنتاج الصناعي الا ببطء .

الفصل السادس

مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية

يقصد بمرحلة الانتقال هو التحول من نظام اجتماعي واقتصادي إلى نظام اجتماعي واقتصادي آخر ، أي من مرحلة تاريخية إلى مرحلة تاريخية أخرى ، مكا يعني نظاماً اجتماعياً واقتصادياً من طراز جديد قد بدأ .

اولا: الاشتراكية المركزية

يطلق وصف الاشتراكية المركزية على التجارب التي اتسمت بقدر واسع من تسلط الدولة على نواحي الحياة المختلفة عبر نموذجها الذي طبق في روسيا السوفيتية بعد ثورة أكتوبر ١٩١٧ ، وظهرت سماته بوضوح خلال الفترة الستالينية في الاتحاد السوفيتي ، وبما ان ماركس وضع النموذج النظري للاشتراكية الا ان خصائص الاشتراكية المركزية استمدت من وقائع التطبيق الفعلي لأفكار اشتراكية ماركس اكثر من ان تكون مستمدة من نموذج نظري بناه ووضعه ماركس فالاشتراكية تعني (المجتمع اللاطبقي حيث تسود الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج ويجري فيه توزيع الثروة طبقا" لمبدأ كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته)

ثانيا : خصائص الاشتراكية المركزية

١- هيمنة السلطة المركزية او الدولة على وسائل الإنتاج وإدارة الاقتصاد عبر أدواتها .

٢- انه نموذج ذو طبيعة قانونية يكون مسيطرا" لقطاع تقيمه الدولة وليس الأفراد .

٣- الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج .

٤- التخطيط الاقتصادي المركزي .

٥- تحدد السلطات المركزية الأسعار ومعاييرها وحدودها ولا يمكن للأسعار ان تتغير تلقائيا" .

٦- التوزيع العادل اجتماعيا" للدخل والناتج القوميين .

٧- وجود سوق للعمل ولسلع الاستهلاك ولكن ليس لسيادة المستهلك بالضرورة .

لذا فالمجتمع الاشتراكي يخضع لقوانين اقتصادية تختلف في مضمونها عن القوانين التي يخضع لها المجتمع الرأسمالي فالاشتراكية لا تتسم بالتناقض القائم بين الصفة الاجتماعية للإنتاج وطابع التملك الخاص ، كما ان النظام الاشتراكي لا يعرف اللازمات الاقتصادية لغياب الأسس المؤدية لذلك .

١- الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج :

٢- الإشباع المتواصل للحاجات المادية والمعنوية لا فراد المجتمع :

٣- النمو المخطط والمتناسب للاقتصاد القومي(التخطيط الاقتصادي المركزي)

ثالثا : المساهمات النظرية

من اهم المساهمات النظرية في الاشتراكية المركزية هي:

١- أوسكار لانكة

٢- موريس دوب

٣- بول سويزي

رابعا : الأسعار في النظام الاقتصادي الاشتراكي طبيعتها ووظائفها

تعتبر الأسعار مؤشراً لتخصيص الموارد الاقتصادية وتوزيعها والكشف عن وظائفها في النظام الاقتصادي الاشتراكي ، أذ أن مشكلة تخصيص الموارد الاقتصادية وتحقيق التوزيع الأفضل لها بين القطاعات والفروع الاقتصادية هي من المشكلات الرئيسية التي تواجه أي نظام اقتصادي واجتماعي معين ، بينما السعر في النظام الرأسمالي كان يمثل دوراً مهماً في معالجة هذه المشكلة ووضع العلاج المناسب لها بما يؤمن التوجيه الأفضل للموارد الاقتصادية نحو الاستخدامات الممكنة ، هناك صعوبات ومشكلات تقف أمام جهاز الأسعار في تحقيق هذا الهدف في اقتصاد غير رأسمالي ، اقتصاد يقوم على التخطيط ، لذلك فان الأسعار في الاقتصاد الاشتراكي تمثل دوراً آخر لا يتماثل مع دورها في الاقتصاد الرأسمالي ، والسبب يرجع إلى طبيعة الخصائص التي تتميز بها الأسعار في النظام الاشتراكي .

خامسا : الاقتصاد الماركسي : حتمية زوال الرأسمالية وظهور الاشتراكية

يعد كارل ماركس (١٨١٨ – ١٨٨٣) وفردريك أنجلز (١٨٢٠ – ١٨٩٥) البناة الحقيقين للاشتراكية العلمية التي أصبحت مرتكزا للعديد من المذاهب الاجتماعية في العصر الحديث ، فالنظرية الماركسية هي في جوهرها تحليل نظري للرأسمالية وتطورها والتنبؤ بمستقبلها ، أي أن النظرية الماركسية تعرضت بصورة ثانوية إلى الاشتراكية كنظام يخلف الرأسمالية ، وقد ركز ماركس على دراسة السمة التاريخية للرأسمالية كنظام اجتماعي يخلق مرحلة الأقطاع ويسبق الاشتراكية ، وأهتم ماركس بعملية التغير الاجتماعي ، وحاول أن يبين كيف أن الرأسمالية بعد أنجاز رسالتها التاريخية المتمثلة في التراكم الرأسمالي وتطور أساليب إنتاجية جديدة ، تتحول إلى مرحلة معوقة للإنتاج ، بحيث يتبع ذلك حدوث ثورة اجتماعية تؤدي إلى ظهور الاشتراكية .

وسنحاول هنا التركيز على أهم المساهمات التي قدمها ماركس في هذا المجال وهي :

١- نظرية القيمة ٢- نظرية الأجور ٣- نظرية فائض القيمة ٤- نظرية تركز رأس المال ٥- الصراع الطبقي وزوال الرأسمالية ٦- التحول من الرأسمالية إلى الاشتراكية .

الفصل السابع

الاشتراكية اللامركزية – نظرية لانكة

اولا : السمات الرئيسية للاشتراكية اللامركزية: تتسم نظرية لانكة في الاشتراكية اللامركزية بأربع سمات رئيسية هي :

١- أنها تتعلق بالدرجة الأولى بالنواحي الأخرى (كالاعتبارات التاريخية ، السياسية ، النفسية .. الخ

٢- ان مساهمة لانكة تتركز على تحليل النظم الاقتصادية النظرية بدلا" من النظم الاقتصادية الفعلية او حركات الإصلاح الاقتصادي .

٣- الاشتراكية اللامركزية هي بمثابة نموذج يوصف باشتراكية السوق لذلك فأنها تختلف في بعض الخصائص عن الأشكال الأخرى للاشتراكية كالاشتراكية الماركسية او الاشتراكية الديمقراطية .

٤- لما كانت هذه النظرية تتعلق بالاقتصاد الاشتراكي لذلك فانها تشترك ببعض الخصائص التي تتصف بها الأشكال الأخرى للاشتراكية ، اما بالنسبة للخصائص العامة للاشتراكية اللامركزية فيمكن إيجازها بالنقاط التالية :-

١- مستوى التطور الاقتصادي

٢- الملكية والسيطرة على وسائل الإنتاج

٣- مركز القوة الاقتصادية :-

٤- الطرق الاجتماعية للتنسيق الاقتصادي

٥ – توزيع الدخل والثروة

ثانيا : الاطار النظري للاشتراكية اللامركزية :-

ان الغرض الأساسي للنموذج النظري للاشتراكية اللامركزية الذي جاء به اوسكار لانكه والذي اشتهر فيما بعد في الأوساط الجامعية باسم نموذج لانكه لما قبل الحرب ، هو أثبات تفوق الاقتصاد الاشتراكي على رأسمالية السوق التنافسية ، وقد بدأ لانكة تحليله بعرض موجز للأسس النظرية لتحديد التوازن الاقتصادي في ظل رأسمالية السوق ، و أوضح بان هناك ثلاثة شروط لهذا التوازن هي :-

١- شرط التوازن الفردي .

٢- شرط التوازن السوقي .

٣- طريقة تكوين الدخل للنظام الاقتصادي .

ثالثا : تقويم نظرية لانكة

الاشتراكية الديمقراطية

اولا : مفهوم الاشتراكية الديمقراطية :

الاشتراكية الديمقراطية لا تعني انها فقط مجرد حركة تستهدف التغيير الاقتصادي والإصلاح الاجتماعي ، بل انها أيضا" نظرية اقتصادية وفلسفية اجتماعية واقتصادية ، وتتميز الاشتراكية الديمقراطية بالسمات الأربع التالية :-

١- انها تهتم بالفلسفة الاجتماعية للاشتراكية اكثر من الجانب الاقتصادي النظري .

٢- انها تشتمل على بعض الخصائص النظرية للاقتصاد الاشتراكي ومنها الاشتراكية اللامركزية .

٣- ان الديمقراطية تمثل السمة الغالبة في أدبيات الاشتراكية وتؤكد على الجماعية في مواجهة المشكلات الاقتصادية وعلى الوسائل الديمقراطية والانتقال السلمي من الرأسمالية نحو الاشتراكية .

٤- ان الانتقال نحو الاشتراكية ليس حتميا" ، بل ان هدفها الأساسي هو تكييف وتطوير الرأسمالية وجعلها تتلاءم وروح العصر فيما يتعلق بتوكيد القيم الإنسانية والعدالة الاجتماعية .

ثانيا : اهداف الاشتراكية الديمقراطية

ثالثا : خصائص الاشتراكية الديمقراطية كنظام اقتصادي

رابعا : برامج الاشتراكية الديمقراطية

الفصل السابع

التخطيط الاقتصادي في النظام الاشتراكي

يقصد بالتخطيط المركزي :- هو ان تتولى الدولة ممثلة في جهاز التخطيط المركزي إصدار القرارات الأساسية وحدها . اي ان المركزية تنطوي على قيام السلطة المركزية بإصدار كل القرارات الخاصة بالخطة دون مشاركة اي من أجهزة التخطيط الأخرى في إصدارها ، وقد طبق هذا النموذج بشكل واسع في دول اوربا الاشتراكية والاتحاد السوفياتي بهدف تحقيق تنمية سريعة قائمة على التصنيع الواسع ، وتتلخص عناصره الأساسية في النقاط التالية :-

أن التخطيط المركزي يقوم بناءه على توفر مقومات ضرورية له منها :

١- الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج والدور الواسع للدولة في الحياة الاقتصادية .

٢- إنشاء أجهزة تخطيطية ، لوضع الخطة وتنفيذها ومتابعتها .

٣- قاعدة واسعة من البيانات والإحصاءات عن الاقتصاد .

٤- لابد أن يستند العمل التخطيطي على أهداف أساسية تحددها الدولة ضمن مجموعة كبيرة من الأهداف العامة التي يطلب من المخطط على أنجازها من خلال الخطة القومية .

وصف النموذج المركزي للتخطيط

ان كل البلدان الاشتراكية (عدا يوغسلافيا) طبقت نموذج التخطيط المركزي الذي جرى العمل بموجبه في الاتحاد السوفيتي قبل اي دولة اشتراكية أخرى ، والمعروف عن هذا النموذج انه نموذجا" للتخطيط الشامل والمركزي والإلزامي يستند على مؤسسات تقوم بوضع الخطط والأجهزة المنفذة لها ، وتختلف التسميات لهذه الأجهزة فيما بين الدول الاشتراكية ، الا ان الاطار المنظم للأجهزة المخططة والمنفذة واحدة في هذه الدول ، اما على المستوى الجغرافي فيوجد هيكل مماثل في المدن والأقاليم ، وعلى المستوى التقني توجد شعبا" للتخطيط والوزارة والمديريات والمجمعات والمنشأة ، فكل وحدة مزودة بجهاز تخطيطي من واجباتها مناقشة توجيهات الجهاز الأعلى ، وما يميز التخطيط المركزي هو ان كامل السلطة الاقتصادية تكون مناطة بالسلطة السياسية ،

المشاكل والانتقادات الموجه للتخطيط المركزي

١- مشكلة المركزية

٢- مشكلة تحديد الأولويات

٣- مشكلة الأدوات المستخدمة في التخطيط

٤- مشكلة التخطيط والسوق

أما بالنسبة إلى أهم الانتقادات الموجهة إلى النموذج الاشتراكي المركزي يمكن أدراجها على النحو الآتي:

١- غياب الجهاز التلقائي للأسعار

٢- البيروقراطية والتعقيدات المكتبية

٣- ضعف الحوافز

٤- ضخامة أعداد العاملين في الأجهزة التخطيط

٥- انعدام سيادة المستهلك النهائي

٦- انعدام حرية العمل

٧- احتمال قيام الدكتاتورية

٨- بعد التوقع وتغير الظروف

الفصل الثامن

الاقتصاد المختلط

الاقتصاد المختلط :- هو نظام وسط ، يجمع مزايا وإيجابيات النظامين الرأسمالي والاشتراكي ويحاول ان يتجنب عيوبها ، اي انه نظام يجمع أساسا" بين خصائص كل من النظامين المتطرفين .

اولا - الوظائف الاقتصادية للدولة في الأنظمة المختلطة

ان الأنظمة الاقتصادية المختلطة تتباين فيما بينها بدرجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وطرق معالجتها للمشكلات التي تثيرها عملية النمو الاقتصادي حيث ان الدولة وجهاز الأسعار يشتركان معا" في حل هذه المشكلات ويتوقف دور كل منهما على نسبة المزج بين استخدام الوسائل التخطيطية واستخدام السوق واتجاهاته ، فالنشاط الاقتصادي للدولة في الانظمة الاقتصادية المختلطة تتجلى بالوظائف الآتية :-

١- توفير الأسس القانونية لعمل جهاز السعر

٢- المحافظة على المنافسة

٣- تكملة وتلطيف عمل جهاز الأسعار:

٤- السيطرة على البطالة والتضخم الناتجة عن الدورات الاقتصادية

ثانيا : خصائص الاقتصاد المختلط

١- وجود القطاع العام جنبا" الى جنب مع القطاع الخاص

٢- وجود التخطيط الحكومي والسوق

٣- دور الدولة في مراقبة نشاطات القطاع الخاص

٤- حماية سيادة المستهلك

٥- تامين الدولة لمصالح العمل والعمال ضد البطالة

٦- الحد من سيطرة الاحتكارات

ثالثا - استعراض تجارب بعض الاقتصادات المختلطة

الاقتصاد المختلط في كوريا الجنوبية

يعد الاقتصاد الكوري نموذجا" للاقتصاد المختلط في البلدان النامية وتنطبق عليه اغلب خصائص النظام المختلط (استخدام التخطيط والسوق) فضلا" عن الخصائص الاخرى المعروفة كتدخل الدولة والقطاع العام وحرية النشاط الاقتصادي والمنافسة بين المنشأة والمؤسسات الاقتصادية . وسنتناول في هذا الصدد الفقرات التالية :

١- هيكل الاقتصاد الكوري

٢- المهام الرئيسية للدولة في التنمية الاقتصادية

٣- عوامل التطور الاقتصادي في كوريا : وتعزى إلى عاملين رئيسيين هما :

أ- دور الدولة في النشاط الاقتصادي وإدارة مؤسساته

ب: التخطيط والسوق

رابعا : موقع البلدان النامية في النظام الاقتصادي الدولي

- ان دراسة التاريخ الاقتصادي تدلنا على ثلاث مراحل لتطور النظام الاقتصادي الدولي ترتبط بشكل أساسي بتطور النظام الاقتصادي الرأسمالي ومن ثم تكوين الأمم الرأسمالية القائدة وصولا" الى الطرائق الحالية للإنتاج والتوزيع والتبادل على المستوى الدولي ، حيث ان النظام الاقتصادي الدولي له صلة وثيقة بحركة الاقتصاد الرأسمالي على الصعيد العالمي ، يتكون النظام الاقتصادي الدولي من عنصرين أساسيين يشكلان مضمونه هما :-

١- تقسيم العمل الدولي

٢- مراحل النظام الاقتصادي الدولي

- أما المراحل التي يمر بها النظام الاقتصادي الدولي هي :-

أ- المرحلة الأولية :- اي مرحلة استكمال شروط التكوين والظهور وتمتد هذه المرحلة من ١٤٥٠ الى عام ١٨٧٠ وشكلت الرأسمالية التجارية المضمون الرئيسي للعلاقات الاقتصادية فيها .

ب- المرحلة الوسيطة :- امتدت هذه المرحلة ما بين ١٧٧٦ الى عام ١٨٧٠ حيث شهدت اوربا تطورا" صناعيا" أدى الى التحول من الصناعات الاستهلاكية الى الصناعات الإنتاجية .

ت- مرحلة تبلور النظام :- وهذه المرحلة امتدت ما بين ١٨٧٠ الى ١٩١٤ واتصفت بظهور الرأسمالية الصناعية والرأسمالية المالية .

ث- مرحلة التبلور :- تتيح هذه المرحلة لنا إمكانية استكشاف موقع البلدان النامية كاقتصادات مختلطة متباينة التوجه في العلاقات الاقتصادية الدولية بالشكل الذي تعبر فيه هذه المرحلة عن مضامين تشكل النظام الاقتصادي الدولي الذي خضع في حركة تطوره لمجموعة من الظواهر والتي يمكن تلخيصها بالاتي :-

١- الصراع من اجل اقتسام العالم والمناطق التابعة ممثلة بالبلدان النامية .

٢- التقدم المتواصل في القوى المنتجة .

بالنسبة الى الظاهرة الأولى أدت الى نشوء حربين عالميتين كان لهما تأثير بارز على مبدأ حرية التجارة وقاعدة الذهب كمكونات لعمل النظام الاقتصادي الدولي ، اما الظاهرة الثانية فقد أدت الى حدوث الدورات التجارية او الأزمات الدورية والمتمثلة في التضخم والانكماش والتحول الى كليهما معا" ، مثل ازمه الكساد الكبير Great depression في عام ١٩٢٩-١٩٣٣ وأزمة التضخم الركودي stagflation في مطلع السبعينات ، كذلك أدت الى تعميق الثورة العلمية والتكنولوجية . ومن هنا نجد ان هناك عوامل أربعة زاولت تأثيرها على النظام الاقتصادي الدولي حتى السبعينات من هذا القرن هما

أ- الحرب العالمية الأولى والثانية ، ب- الكساد الكبير، ج- الثورة العلمية والتكنولوجية .